«أو.إم.في» النمساوية تخفض قليلاً هدفها لإنتاج 2019

معهد البترول: مخزون الخام الأميركي يهبط 6 ملايين برميل

هبطت صادرات إيران من النفط الخام إلى نحو 100 ألف برميل يوميا في يوليو ، نظرا للعقوبات وتصاعد التوترات مع الولايات المتحدة وبريطانيا، بحسب مصدر في قطاع النفط وبيانات الناقلات، لتتعمق خسائر الإمدادات العالمية.

وأعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران في نوفمبر بعدما انسحبت من اتفاق 2015 النووي بين طهران والقوى العالمية الست. وبهدف خفض مبيعات إيران النفطية إلى الصفر، أنهت واشنطن في مايو إعفاءات من العقوبات كانت تمنحها لمستوردين للخام الإيراني.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام انخفضت الأسبوع الماضي، وكذلك مخزونات البنزين ونواتج التقطير.

وتراجعت مخزونات الخام ستة ملايين برميل على مدار الأسبوع المنتهي في 26 يوليو إلى 443 مليون برميل، بينما توقع المحللون هبوطها 2.6 مليون برميل. وانخفضت مخزونات الخام بنقطة التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما 1.4 مليون برميل، حسبما ذكر المعهد.

وانخفضت مخزونات البنزين 3.1 مليون برميل، مقارنة مع توقع المحللين في استطلاع أجرته رويترز لانخفاض قدره 1.4 مليون برميل.

وبحسب بيانات معهد البترول، زادت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، 890 ألف برميل، مقارنة مع توقعات بأن ترتفع مليون برميل.

كما خفضت مجموعة أو.إم.في النمساوية للنفط والغاز قليلا هدفها للإنتاج في عام 2019 بأكمله أمس الأربعاء، بعدما سجلت زيادة نسبتها 44 بالمئة في الأرباح الأساسية في الربع الثاني من العام بدعم من أحجام إنتاج قياسية.

وبناء على الوضع الأمني في ليبيا، قالت الشركة إنها تتوقع أن يكون الإنتاج الكلي في 2019 أدنى قليلا من 500 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا بعد توقعات سابقة بإنتاج نحو 500 ألف برميل يوميا من المكافئ النفطي.

واستأنفت أو.إم.في الإنتاج في حقل الشرارة، أكبر حقول النفط الليبية، في مارس بعدما أغلقه حراس حكوميون ورجال قبائل في ديسمبر كانون الأول للمطالبة برواتب وأموال تنمية.

وجرى إغلاق الحقل مجددا لعدة أيام في وقت سابق هذا الشهر بعدما أغلقت جماعة مجهولة صماما في خط الأنابيب.

وقالت أو.إم.في إنها تأمل بالوصول إلى متوسط معدل إنتاج في ليبيا يبلغ 35 ألف برميل نفط يوميا خلال بقية العام بدءا من أبريل نيسان، بعدما كانت تأمل في السابق بتحقيق هذا المتوسط اعتبارا من مارس آذار.

وزاد الإنتاج الكلي للشركة من النفط والغاز في الربع الثاني من العام 3.4 بالمئة مقارنة مع الربع الأول و17 بالمئة مقارنة مع الربع الثاني من العام الماضي، ليصل إلى 490 ألف برميل من المكافئ النفطي.

وبلغت الأرباح قبل الفائدة والضرائب على أساس التكلفة الحالية للإمدادات، والتي تستبعد بنودا خاصة ومكاسب وخسائر المخزون، 1.05 مليار يورو (1.17 مليار دولار). ويزيد ذلك قليلا عن متوسط التوقعات البالغ 966 مليون يورو في استطلاع أجرته أو.إم.في لآراء 16 محللا ونشرت نتائجه على الموقع الإلكتروني للشركة. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة تنوع قاعدتها الإنتاجية، بما في ذلك الغاز الروسي وحصصها في حقلي نفط بأبوظبي وحصتها البالغة 15 بالمئة في حقل آستا هانستين للغاز في النرويج الذي بدأ الإنتاج في ديسمبر.

وقالت وزارة النفط والغاز العمانية على حسابها بموقع تويتر إنها وقعت اتفاقية مع إيني الإيطالية وبي. بي عمان بخصوص حق التنقيب عن الغاز في منطقة الامتياز رقم 77.

وذكرت الوزارة أن الاتفاقية تشمل "تنفيذ المسوحات الزلزالية وإجراء العديد من الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وحفر عدد من الآبار الاستكشافية"، معبرة عن أملها في أن يؤدي ذلك إلى اكتشاف حقول بترولية جديدة.

في ضوء إنفاق الحكومة على الإسكان ومشروعات تنمية أخرى

السعودية.. الإنفاق الرأسمالي ارتفع 22 بالمئة خلال النصف الأول

محمد الجدعان

قالت السعودية إنها سجلت عجزا قدره 33.5 مليار ريال (8.93 مليار دولار) في الربع الثاني من العام الحالي، بعدما أعلنت عن فائض في الأشهر الثلاثة الأولى كان الأول لها في سنوات.

وحققت المملكة، أكبر مصدر للنفط في العالم، إيرادات نفطية قدرها 174.9 مليار ريال في الربع الثاني، بانخفاض خمسة بالمئة عن الفترة ذاتها قبل عام، بينما بلغت إيراداتها غير النفطية 85.8 مليار ريال بانخفاض أربعة بالمئة على أساس سنوي.

وفي النصف الأول من العام، سجلت السعودية عجزا بلغ 5.68 مليار ريال، وفقا لبيانات نشرتها وزارة المالية السعودية. وفي الربع الأول، حققت ميزانية المملكة فائضا بلغ 27.8 مليار ريال، هو الأول لها منذ 2014.

وقالت مونيكا مالك كبيرة الاقتصاديين لدى بنك أبوظبي التجاري "كان الفائض يرجع إلى تحويلات مرتفعة استثنائية من أرامكو ولم يكن من المتوقع استمراره في الربع الثاني".

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل المملكة عجزا قدره 6.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، مقابل توقعات الحكومة لعجز يبلغ 4.2 بالمئة.

وفي العام الماضي، سجلت السعودية عجزا في الميزانية بلغ 5.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأظهرت أحدث البيانات أن إنفاق السعودية ارتفع خمسة بالمئة إلى 294.2 مليار ريال في الربع الثاني، مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي.

وزاد الإنفاق ستة بالمئة على أساس سنوي في النصف الأول من العام، متوافقا بشكل كبير مع هدف الميزانية زيادة الإنفاق سبعة بالمئة في 2019 لتحفيز النمو الاقتصادي.

وقال وزير المالية السعودي محمد الجدعان في بيان إن الإنفاق الرأسمالي ارتفع 22 بالمئة في النصف الأول، في ضوء إنفاق الحكومة على الإسكان ومشروعات تنمية أخرى.

وبلغ الاقتراض الداخلي والخارجي في النصف الأول 67.9 مليار ريال، وقالت الحكومة إن تلك الأموال ستُستخدم في تمويل جزء من العجز المتوقع حتى نهاية العام.

وتباطأ النمو الاقتصادي للمملكة هذا العام، متضررا من خفض إنتاج النفط لدعم الأسعار.

وتوقع الاقتصاديون في استطلاع حديث أجرته رويترز أن تحقق السعودية نموا قدره 1.7 بالمئة في 2019، و2.1 بالمئة في 2020. وقبل ثلاثة أشهر، كانت التوقعات تشير إلى نمو قدره 1.8 بالمئة في 2019، و2.2 بالمئة في 2020.

أسعار الذهب تستقر عند 1431.07 دولار للأوقية

استقرت أسعار الذهب دون تغير يذكر أمس الأربعاء مع ترقب المستثمرين نتيجة اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) ، حيث من المتوقع أن يخفض صناع السياسات أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ الأزمة المالية. وبحلول الساعة 0549 بتوقيت جرينتش، كان السعر الفوري للذهب مستقرا إلى حد كبير عند 1431.07 دولار للأوقية (الأونصة). وزاد الذهب في العقود الأمريكية الآجلة 0.1 بالمئة إلى 1442.90 دولار للأوقية. وتترقب الأسواق أي دلائل على ما إذا كانت الخطوة المتوقعة من لجنة السوق المفتوحة الاتحادية ستتمثل في خفض لمرة واحدة أم ستكون بداية لدورة من تخفيضات الفائدة.

ومما يعزز توقعات خفض الفائدة الأمريكية، ارتفع إنفاق المستهلكين والأسعار في الولايات المتحدة بوتيرة متوسطة في يونيو ، مما يشير إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف التضخم.

من ناحية أخرى، لم يطرأ تغير يذكر نسبيا على مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية أمام سلة من العملات الرئيسية، بعدما بلغ أعلى مستوياته في شهرين في الجلسة السابقة.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة في التعاملات الفورية 0.5 بالمئة إلى 16.50 دولار للأوقية. وقفز البلاتين 1.4 بالمئة إلى 878.20 دولار للأوقية، في حين زاد البلاديوم 0.8 بالمئة إلى 1526.27 دولار للأوقية.

«نيكي» يتراجع وسط حذر تجاه محادثات التجارة ونتائج مخيبة للتوقعات

تراجعت الأسهم اليابانية أمس الأربعاء متأثرة بتحذير الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للصين من إطالة أمد المحادثات التجارية، بينما تضررت أسهم الشركات الموردة لأجزاء السيارات والبنوك من بعض النتائج المخيبة للتوقعات.

وانخفض المؤشر نيكي 0.86 بالمئة إلى 21521.53 نقطة، مع ترقب المستثمرين قرار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) في. وسجل المؤشر القياسي مكاسب نسبتها 1.2 بالمئة خلال شهر يوليو. ومع بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية بين الصين والولايات المتحدة في شنغهاي، حذر ترامب الصين من الانتظار لحين انقضاء فترته الرئاسية الحالية لإبرام اتفاق تجاري.

ومع بلوغ موسم نتائج الأعمال في اليابان ذروته، سيطرت ردود الفعل على نتائج الأعمال الفردية على التداول.

وصعد سهم سوني 5.3 بالمئة بعدما فاجأت الشركة السوق بالإعلان عن أرباح تشغيلية قياسية في الربع الأول من سنتها المالية على الرغم من تباطؤ أنشطة الألعاب، بدعم من الطلب القوي على نظم الكاميرات المتعددة العدسات للهواتف الذكية الذي عزز مبيعات حساسات التصوير.

ونزل سهم دنسو كورب 3.4 بالمئة بعدما أعلنت الشركة المصنعة لأجزاء السيارات أثناء الجلسة أن الأرباح التشغيلية للشركة في الفترة بين أبريل نيسان ويونيو حزيران انخفضت 23.9 بالمئة على الرغم من توقع المحللين ارتفاعها 20.2 بالمئة.

ونزل سهم نينتندو 1.2 بالمئة بعدما أعلنت شركة صناعة الألعاب انخفاض أرباحها التشغيلية عشرة بالمئة في الشهور الثلاثة حتى يونيو ، بما يقل عن توقعات السوق، على الرغم من ارتفاع مبيعات جهازها سويتش.

وانخفض سهم سوميتومو ميتسوي ترست هولدنجز 3.7 بالمئة وتراجع سهم مجموعة سوميتومو ميتسوي المالية واحدا بالمئة، بعدما أعلنت الشركتان تراجع أرباحهما في الربع الأول من العام.

وانخفض مؤشر قطاع البنوك 1.2 بالمئة حيث يعاني القطاع من انخفاض سعر الفائدة وضعف الطلب على التمويل. وتراجع سهم مجموعة كونكورديا المالية، أكبر مجموعة مصرفية في المنطقة، 1.3 بالمئة بينما نزل سهم بنك شيزوكا 1.2 بالمئة. وتراجع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.66 بالمئة ليغلق عند 1565.14 نقطة.

الأسهم الأميركية تتراجع وسط استمرار المفاوضات التجارية

تراجعت الأسهم الأمريكية بعد تحذير من الرئيس دونالد ترامب للصين وسط مفاوضات تجارية جارية الأمر الذي ضغط على قطاع التكنولوجيا، بينما يتطلع المستثمرون إلى خفض متوقع لسعر الفائدة من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) في ختام اجتماعه للبت في السياسة النقدية.

وانخفض المؤشر داو جونز الصناعي 23.2 نقطة بما يعادل 0.09 بالمئة إلى 27198.15 نقطة، وهبط المؤشر ستاندرد اند بورز 500 بمقدار 7.79 نقطة أو 0.26 بالمئة إلى 3013.18 نقطة، ونزل المؤشر ناسداك المجمع 19.72 نقطة أو 0.24 بالمئة إلى 8273.61 نقطة.

الأسهم الأوروبية تتهاوى وتعمق جراح البيانات الاقتصادية الضعيفة

شهد المؤشر ستوكس 600 الأوروبي أسوأ جلسة له منذ موجة بيع في مايو بعد أن صعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حرب تصريحات التجارة ضد الصين، معمقا الجراح التي خلفتها موجة بيانات اقتصادية ونتائج شركات ضعيفة.

وأغلق المؤشر الرئيسي منخفضا 1.5 بالمئة في معاملات كثيفة وسجلت الأسهم الألمانية الحساسة لأنباء التجارة أدنى مستوياتها في ستة أسابيع بعد أن حذر ترامب الصين من الانتظار لحين انتهاء فترته الرئاسية الأولى لوضع اللمسات النهائية على أي اتفاق تجارة.

وتراجع مؤشر قطاع السيارات، الحساس لأخبار التجارة، 2.3 بالمئة. لكن البنوك تصدرت خسائر القطاعات الأوروبية بسبب تنامي توقعات خفض أسعار الفائدة.

ويختتم مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) اجتماعه للبت في السياسة النقدية ، ويتطلع المستثمرون لمؤشرات على ما إذا كان خفض سعر الفائدة 25 نقطة أساس المتوقع على نطاق واسع سيكون البداية لدورة تيسير نقدي.

تراوحت رسوم الخدمات التي ألغيت بين 100 و5000 درهم

«الاقتصاد الإماراتية»: إلغاء الرسوم على 115 خدمة

أصدرت وزارة الاقتصاد الإماراتية قائمة تضم 115 خدمة تم إلغاء الرسوم التي كانت مفروضة عليها، في خطوة وصفت بأنها تأتي تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 51 لسنة 2019 الذي استهدف تخفيض رسوم الخدمات الحكومية لتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني ورفع تنافسية الدولة في مجال ممارسة الأعمال.

وتشمل رسوم الخدمات الملغاة في وزارة الاقتصاد مجموعة من الخدمات الخاصة بالمصنفات الفكرية والوكالات التجارية والعلامات التجارية والتراخيص الصناعية ومدققي الحسابات والبرنامج الوطني لفحص براءات الاختراع وإدارة التسجيل التجاري وغيرها من الخدمات الأخرى التي ستسهم في مجملها في تخفيض العبء المالي على الشركات.

وتفصيلا فقد أظهرت القوائم التي أعلنتها وزارة الاقتصاد أن عمليات الإلغاء شملت الرسوم المفروضة على 61 خدمة مقدمة للبرنامج الوطني لفحص براءات الاختراع ونحو 15 خدمة في مجال العلامات التجارية كما جرى إلغاء رسوم 14 خدمة مقدمة للتراخيص الصناعية ورسوم 9 خدمات في السجل التجاري ورسوم 9 خدمات لمدققي الحسابات و5 خدمات في الوكالات التجارية وإلغاء رسوم خدمتين في مجال التصنيفات الفكرية.

وتراوحت رسوم الخدمات التي ألغيت بين 100 إلى 5000 درهم، بحسب ما تظهره القوائم التي أصدرتها وزارة الاقتصاد.

وجاءت الإمارات بالمرتبة 11 عالميا في سهولة ممارسة الأعمال بمعدل 81.28 % مقارنة بـ 78.73 % في العام الماضي بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي، كما جاءت الدولة في قائمة العشرة الأوائل على مستوى العالم في 5 من أصل 10 محاور هي استخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، وإنفاذ العقود، ودفع الضرائب فيما حافظت على صدارتها عالمياً في محور الحصول على الكهرباء.

تباطؤ النمو ومعدل البطالة يؤخران الإصلاحات الاقتصادية

سلطنة عُمان تؤجل ضريبة القيمة المضافة لـ 2021

تخطط سلطنة عمان لفرض ضريبة القيمة المضافة في 2021، حسب ما قالت في وثيقة، لتؤخر أكثر إجراء يقول الاقتصاديون إنه قد يكون حساسا من الناحية السياسية وسط تباطؤ النمو وارتفاع معدل البطالة.

واتفقت دول مجلس التعاون الخليجي الست على فرض ضريبة القيمة المضافة في 2018 بعدما تضررت إيراداتها جراء هبوط أسعار النفط، لكن سلطنة عمان، الأضعف ماليا بينها، أرجأت التنفيذ إلى 2019.

وقالت وكالات التصنيف الائتماني العالمية الثلاث موديز وفيتش وستاندرد آند بورز، التي تمنح جميعها سلطنة عمان تصنيفا عالي المخاطر، إنها تتوقع أن تفرض السلطنة تلك الضريبة في 2020.

وفي نشرة سندات وُزعت على المستثمرين في وقت سابق هذا الشهر، قالت عُمان إن الحكومة ستزيد قاعدة إيراداتها من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة «التي من المتوقع تطبيقها في 2021». والتأخير انتكاسة لسلطنة عمان، التي قال صندوق النقد الدولي هذا الشهر إنها يجب أن تعمل بجد أكثر على إصلاحات مالية، تتضمن تسريع تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإجراءات لضبط الإنفاق الحكومي.